

دراسات الجدوى وأثرها على عملية استثمار الودائع في البنوك الإسلامية

Feasibility studies and their impact on the process of investing deposits in Islamic banks

العيفاوي مراد، جامعة باتنة 1 (الجزائر)

mourad.laifaoui@univ-batna.dz

مخبر الفقه الحضاري و مقاصد الشريعة

تاريخ الاستلام: 2023 / 07 / 11 تاريخ القبول: 2023 / 12 / 04 تاريخ النشر: 2024 / 01 / 20

الملخص:

تعد دراسات الجدوى وسيلة من بين الوسائل العلمية الهامة التي تساعد البنك الإسلامي في الخروج من حالة الريبة والشك إلى حالة التأكد والاستقرار فيما يخص عملية استثمار الودائع والأموال، والتي تساعد أيضا في مد بصره نحو المستقبل لترشيد هذا القرار، وتبرز أهمية دراسات الجدوى كأحد الأدوات التطبيقية التي تتبعها البنوك بصفة عامة عند اختيار أحسن وأفضل فرص الاستثمار واختيار المشاريع، خاصة في العقود الأخيرة الشيء الذي دعا إلى مثل هذه الدراسات التي تتسم بالدراسة المتأنية والمطمئنة للمستقبل وهذا في ظل درجة معينة من المخاطرة، وترجع هذه الأهمية لكون عملية استثمار وودائع العملاء من أصعب العمليات التي يواجهها البنك الإسلامي عندما تكون أمامه عدة بدائل، ولهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة ماهية دراسات الجدوى ودورها في استثمار الودائع في البنك الإسلامي، وغيرها من المسائل المتعلقة بها.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية؛ الودائع؛ دراسات الجدوى

Abstract:

Feasibility studies are among the important scientific means that help the Islamic bank to get out of a state of suspicion and doubt to a state of certainty and stability with regard to the process of investing deposits and funds, which also helps it to extend its sight towards the future to rationalize this decision, and highlights the importance of feasibility studies as one of The applied tools that banks follow in general when choosing the best investment opportunities and selecting projects, especially in recent decades, which called for such studies that are characterized by careful and reassuring studies of the future, and this is in light of a certain degree of risk, and this importance is due to the fact that the process of investing deposits Customers are one of the most difficult operations that an Islamic bank faces when it has several alternatives, for this reason this study came to know what are the feasibility studies, their role in investing deposits in the Islamic bank and other related issues

Key words: Feasibility studies; Islamic Banks; Deposits

مقدمة:

تحظى عملية استثمار الودائع باهتمام خاص في البنوك الإسلامية ، حيث يؤدي تنوع مجالات توظيفها إلى زيادة مداخيلها ، وثبتت مكانتها في السوق وضمان استقرارها واستمراريتها، وكذا تعزيز دورها في المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة ، لذا تتسابق البنوك الإسلامية وغيرها من أجل اكتشاف الفرص الاستثمارية الأكثر حداثة، والمخاطرة في تقديم منتجات تلبي حاجات العملاء من أجل تحقيق أرباح ومداخيل أكبر.

إن العمليات الاستثمارية التي تجريها البنوك الإسلامية من خلال توظيف الودائع تتطلب دراسات تقييمية دقيقة تهدف إلى ترشيد القرارات بغرض الوصول إلى استثمار الودائع بالصورة المطلوبة وتحقيق الأهداف المرجوة، وتقليل المخاطر والعقبات المؤدية بالمشاريع الاستثمارية إلى الخسارة ، وتتمثل هذه الدراسات في دراسات الجدوى التي تجريها البنوك الإسلامية من أجل اختيار أحسن الفرص الاستثمارية المتاحة. حيث تهدف هذه الدراسات الاقتراب أكثر فأكثر من الواقع في التوقع عندما تتحول المشاريع الاستثمارية من مرحلة التخطيط إلى التجسيد في لحظة معينة من الزمن.

بناء على ما سبق فإن هذا البحث يستهدف معالجة الإشكالية التالية:

هل تؤثر دراسات الجدوى في عملية استثمار ودائع البنك الإسلامي؟

ويتفرع عن الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية:

- ما هي الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية؟
 - ما حقيقة دراسات الجدوى؟ وما أهميتها؟ وما هي أهم خصائصها وأنواعها؟ وكيف يجريها البنك الإسلامي
 - ما أهمية دراسات الجدوى في عملية استثمار الودائع؟ وما طبيعة العلاقة بينهما؟
- أهمية دراسة:

مما لا شك فيه أن دراسات الجدوى لها دور كبير في نجاح عملية استثمار الودائع في البنوك الإسلامية وتحقيق أكبر عائد منها، لهذا جاءت هذه الدراسة لبيان أهمية دراسات الجدوى كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية لتوظيف الموارد المتاحة ، واستخدامها أحسن استخدام ممكن هذا من جهة، ومن جهة أخرى تستمد الدراسة أهميتها من إبراز مكانة دراسات الجدوى كأداة تطبيقية وعملية تجعل البنك الإسلامي يبتعد عن المخاطر وتكبد الخسائر المرتبطة بالودائع التي تعتبر مصادر للموارد التي يمتلكها الغير ويلتزم البنك بإعادتها حسب الشروط المتفق عليها.

- الدراسات السابقة:

- القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية: للدكتور مصطفى كمال السيد طایل.

تناولت الدراسة مراحل عملية القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، بأسلوب مبسط بداية من حاجة العميل إلى التمويل ودراسة البنك لهذا الطلب، مروراً بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، المطلوب تمويلها حسب الصيغ المتعامل بها، انتهاء بعملية التنفيذ والسداد لهذا التمويل، وتجدر الإشارة بأن الباحث تناول الموضوع وتوسع فيه ليشمل القرار التمويلي، ولم يبين الدور الذي تلعبه دراسات الجدوى في استثمار الودائع وطبيعة العلاقة بينهما، الأمر الذي حاولت الدراسة استدراكه ومعالجته.

- دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الإسلامي: لحمدي عبد العظيم.

تطرق الباحث في الدراسة إلى الإطار العام لدراسات الجدوى ومعايير تقويم الربحية الاقتصادية والاجتماعية وربطها بعلم الاقتصاد الإسلامي، كما اقترح الباحث في آخر الدراسة نموذجاً لدراسات جدوى للمشروعات والبنوك الإسلامية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولكن لم يتطرق للدور الذي تلعبه دراسات الجدوى في استثمار ودائع العملاء. وهذا ما جاء هذه البحث لدراسته وتبسيط الضوء عليه أكثر.

- دراسة الجدوى الاقتصادية وأثرها في اتخاذ القرار الاستثماري - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن:- لآلاء موسى أحمد حسن

تناولت هذه الدراسة دراسة الجدوى الاقتصادية وعملية تقييم المشاريع واتخاذ القرار الاستثماري من الناحية النظرية والتطبيقية في المصارف الإسلامية في الأردن، ولكن كسابقاتها لم تتطرق الدراسة للدور الذي تلعبه هذه الدراسة في عملية استثمار الودائع واستغلالها وأثرها عليها، الأمر الذي جاءت هذه الدراسة لاستكمالها وبيانه وتناوله بشيء من التفصيل.

أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- بيان تفصيلي لعملية دراسات الجدوى، الأمر يساعد البنوك الإسلامية في اختيار أحسن فرص الاستثمار وأفضل المشاريع عند استثمار ودائع العملاء.
- بيان حقيقة دراسات الجدوى وكيف تجربها البنوك الإسلامية
- بيان أثر تنوع دراسات الجدوى في العملية الاستثمارية في البنوك الإسلامية.
- تحديد العلاقة بين دراسات الجدوى واتخاذ القرار الاستثماري وزيادة حجم الودائع.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه الأنسب في هذا البحث الذي يغلب عليه الجانب الوصفي من خلال استخدام أداة التحليل في بيان ماهية البنك الإسلامي وكيفية القيام بدراسات الجدوى على مستواه، وكذا وصف حقيقة الوديعة المصرفية وتأثير دراسات الجدوى على عملية استثمارها.

خطة البحث:

لمعالجة إشكالية البحث وسعياً لتحقيق أهدافه تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية وخصائصها

ثانياً: ماهية دراسات الجدوى (التعريف- الأهمية- الخصائص- التصنيفات- الصعوبات- مجالاتها)

ثالثاً: دراسات الجدوى كما تجريها البنوك الإسلامية

رابعاً: أثر دراسات الجدوى في استثمار الودائع في البنك الإسلامي

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية وخصائصها

1- تعريف البنك الإسلامي:

1-1- التعريف اللغوي للبنك :

ذهب معظم المؤرخين إلى أن " كلمة بنك ترجع إلى كلمة (BANCO) ومعناها المائدة ويفصل في ذلك أن اليهود صيارفة مدينة لمباردي الإيطالية في أواخر القرون الوسطى كانوا يضعون النقود التي يتعاملون بها على موائد معدة لذلك ، وإذا توقف أحدهم على أداء تعهداته حكم عليه بتحطيم مائدته علناً بواسطة الجمهور إمعاناً في تحقيره، ومن هذه العملية – تحطيم المائدة – (BANCO RATTA) أشتق الأصل الدولي للكلمات التي تدل على الإفلاس في معظم اللغات الأوربية" (ابوشدى، 2000).

ويرى البعض رد عادة جلوس الصيارفة إلى المناضد لمباشرة عملياتهم إلى عهود أبعد بكثير من عهد الصيارفة للمبارديين مستنديين في ذلك إلى الأناجيل التي تحدثت على حياة السيد المسيح – عليه السلام- والتي أشارت إلى ما يدل على انتشار هذه العادة في الشرق على أرض فلسطين منذ القرن الأول للميلاد ومن الأناجيل المذكورة (إنجيل متى الإصحاح 21، 22 ما نصه) و(إنجيل لوقا الإصحاح 19، 23) (الهيبي، 1998).

2-1- تعريف البنك الإسلامي

تنوعت وتعددت التعاريف التي تضمنتها كتب المؤلفين الاقتصاديين خاصة منهم المسلمين فيما يخص البنك الإسلامي ، فلم يكن هناك إجماع على تعريف موحد للبنك الإسلامي ، وسنذكر فيما يلي بعض التعريفات التي أوردها أصحابها كمفهوم للبنوك الإسلامية، وهذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

- تعريف أحمد النجار: البنوك الإسلامية هي " مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي " (النجار، 1982).

- تعريف وهبة الزحيلي : البنك الإسلامي هي المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقد على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة (الزحيلي، 2002)

- تعريف محمد محمود المكاوي " مؤسسات مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس عقود النيابة والوكالة المضاربة والشركة ويوظفها نيابة كذلك مع التزامها في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها بجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا" (المكاوي، 2013).
- تعريف عبد الرحمان يسرى أحمد " مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا" (يسرى أحمد، 1990).

مما تقدم يتبين أن البنك الإسلامي هو:

- مؤسسة مالية ذات طابع ربحي تتعامل بالنقد.
- يقوم بتجميع النقود وبتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
- إضافة لأهدافه المالية والاقتصادية يسعى لتحقيق أهداف اجتماعية، وهذا من الميزات التي تمتاز بها عن نظيرتها التقليدية.
- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- خصائص عمل البنك الإسلامي

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بجملة من الخصائص التي تجعله يتميز عن نظيره التقليدي، ومن جملة هذه الخصائص نذكر:

- 1-2 الوساطة على أساس المشاركة : باعتبار المصارف الإسلامية المشاركة كأساس للعمل في مجال الوساطة المالية، فهي تخضع نشاطها في هذا الصدد إلى " قاعدة الغنم بالغرم " و " قاعدة الحصبة الشائعة في الربح " وعدم تحديدها مسبقا ، هذا يعني أن المصارف الإسلامية تكتسب أرباحا في عملها بقدر ما تتحمل من مخاطرة، بالإضافة إلى تقسيم نتائج الاستثمار على حصة شائعة بينها وبين المتعاملين معها مع عدم تحديد القيمة سلفا ، وتعتبر أي مخالفة لهذه الخاصية إبطالا للعقد أو تغييرا لطبيعته كليا. فقد اتفق العديد من العلماء والمفكرين المسلمين على عدم جواز المقارضة أو المضاربة إلا بجزء من الربح المعلوم ، فإن تم على جزء مهم لم يصح ، لأن الجزء يقع على الدرهم والألف فيعظم الضرر وإن تم على جزء مقدر تحقق الاشتراك في الربح على أي وضع وقد ينحصر الربح في المقدار المعين مما يؤدي باستقلال أحدهما بالربح دون الآخر (عبادة، 2008)

- 2-2 الطبيعة الاستثمارية للتمويل: وهي من الميزات التي يمتاز بها التمويل في البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، فالبنك الإسلامي يقوم على أساس قاعدة الغنم بالغرم التي سبق ذكرها من قبل أي بمعنى آخر: التمويل على أساس المشاركة مع العميل طالب التمويل، الشيء الذي لا نجده في البنوك الوضعية التي تقوم

على أساس التمويل بالفائدة، فالبنك الإسلامي يمول من منطلق الاستثمار والمشاركة لا من منطلق التمويل مقابل الفائدة.

3-2- البعد الاقتصادي والاجتماعي : يندرج ضمن هذه الخاصية مزايا عدة يوفرها العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين معه للمجتمعات الإسلامية ككل ، حيث إن في المقدمة نجد أن إلغاء عنصر الفائدة من حسابات الاستثمار تؤدي إلى تخفيض تكلفة الأموال مما يؤدي إلى الزيادة في الأرباح الحقيقية الناتجة عن المشروع ، وكذلك الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، أي تفادي الوقوع في التضخم وبالتالي في أضراره ومخلفاته التي تنعكس سلبا على مستوى المعيشة ، ثم أنه ضمن هذه الميزة يندرج مفهوم الإسلام في تحقيق أفضل مستوى استخدام للموارد مما يؤدي إلى تحقيق معدل عالي للرفاه الاقتصادي والاجتماعي (أسماء، 2011-2012).

4-2- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كل عمليات البنك الإسلامي سواء كانت تمويلية أو استثمارية وباقي خدماته المصرفية .

5-2- تحريم الاكتناز والتعامل بالفائدة أخذا وعطاء و هو الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية إضافة إلى عنصر المخاطرة.

ثانيا: ماهية دراسات الجدوى (التعريف- الأهمية- الخصائص- التصنيفات- الصعوبات والمجالات)

1- تعريف دراسة الجدوى

تعددت تعريفات الاقتصاديين لدراسة الجدوى، وهذا راجع لاختلاف تسمياتها من باحث لآخر، وستعرج الدراسة على بعض التعاريف التي وردت في تعريف دراسة الجدوى.

- عرفها أحدهم بأنها "مجموعة الاختبارات والتقديرات التي يتم إعدادها للحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح أو القرار الاستثماري في ضوء توقعات التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة طوال العمر الافتراضي للمشروع وقيد الدراسة اللازمة لاختيار مدى صلاحية الاستثمار للتنفيذ بإعداد البيانات المتعلقة بالاستثمار وتصنيفها وتبويبها ثم إجراء المعالجات المحاسبية أو الرياضية لتطبيق الأسس المتعارف عليها لتقدير كافة بنود الإيرادات المتوقعة وكافة بنود التكاليف المتوقعة أيضا ، والقيمة التقديرية للمشروع أو للأصول" (حمدي، 1996).

- كما عرفها آخر بأنها "مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة، تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة جوانب، جوانب قانونية، تسويقية، إنتاجية، مالية، اقتصادية، اجتماعية، لتحقيق أهداف محددة، والتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه، بمعنى قرار قبول أو رفض المشروع" (الرحيم، 2003)

من خلال هاذين التعريفين يتبين لنا بأن دراسة الجدوى هي لا تعبر عن الواقع الحاضر ولكن هي دراسة مستقبلية مبنية على التوقعات والتنبؤات التي يضعها الباحثون والخبراء من أجل الوصول إلى أسلم وأفضل قرار استثماري.

2- أهمية دراسات الجدوى

تؤدي دراسات الجدوى التي تقوم بها البنوك الإسلامية دورا فعالا في عملية تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، الشيء الذي جعلها تحظى بأهمية كبيرة، والتي تتمثل في (عبد الحميد، 2003):

- تعتبر دراسات الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية بتوظيف الموارد المتاحة للمستخدم، أحسن استخدام ممكن وينطبق ذلك على كل من المستثمر الخاص والمستثمر العام في المشروعات العامة سواء كانت مستقلة عن بعضها البعض أو متكاملة أو تبادلية في علاقات التشابك الاقتصادي فيما بينها.

- تساعد دراسات الجدوى في تحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية وتحتاج عملية التخصيص إلى أداة توصيل إلى مجموعة من المعايير التي تثبت جدوى هذا التخصيص من عدمه وهي معايير الاستثمار التي تعمل على تقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروع الذي يثبت جدواه.

- تستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية تحليلات الحساسية التي تعمل إلى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر تغير الكثير من المتغيرات الاقتصادية (وحتى السياسية والقانونية) وما إذا كانت ستؤثر سلبا أو إيجابيا على اقتصاديات المشروع المستقبلية عبر عمره الافتراضي وذلك بقياس اختبار درجة حساسية العوائد المتوقعة لتلك التغيرات المحتملة في بعض بنود التدفقات الداخلة (الإيرادات) وبعض بنود التدفق الخارجة (التكاليف) مثل تأثير التغير في سعر البيع، أو سعر الفائدة، وأسعار الطاقة أو أسعار الصرف وغيرها.

- تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وهدر الموارد، وتستبعد المجالات التي لا عائد من الاستثمار فيها وتحدد مدى العائد من المشروع (ربحيته) وبالتالي معدل العائد على أموال المساهمين في حالة الشركات المساهمة وتبرز تلك الأهمية إذا علمنا أنه في بعض المشروعات تكون التكاليف ضخمة وجزء كبير منها مستغرقا أو مغرقا وبالتالي يصعب استردادها لذا فإن فشل المشروع يعرض أصحاب المشروع لخسائر ضخمة ويكلف الاقتصاد القومي موارد اقتصادية ضائعة وتصبح دراسات الجدوى مسألة ضرورية لا غنى عنها.

- إن دراسات الجدوى الاقتصادية تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد لأنها تتناول العديد من الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والمالية والاجتماعية، وتعمل على تعظيم العائد على الاستثمار تتميز بدرجة عالية من الدقة في النتائج ذلك لأنها تزود الإدارة والمستثمر بالبيانات والمعلومات التي تمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

- يلاحظ أن البنوك والمؤسسات المالية لا تتخذ قرارا بتمويل المشروع ومنح القروض إلا من خلال دراسات الجدوى بل تتزايد أهمية دراسات الجدوى في هذا المجال بغرض جعلها أحد الأدوات الرئيسية للتعرف على الجدارة الائتمانية للعملاء؛ وبالتالي تتحول إلى أن تكون من أهم الضمانات التي تكفل استرداد القرض من عدمه.

- إن موافقة بعض الجهات على المشروعات الاستثمارية الخاصة لا تتم إلا بعد تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية.

- تعمل دراسات الجدوى على تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع الذي يعطى أكبر عائد بأقل تكلفة وبالتالي تساعد في تخفيض تكاليف التمويل وترشيدها.
- تساعد في الوصول إلى هيكل التكاليف الأمثل للمشروع والمتوافق مع الحجم الأمثل للمشروع والأخير يؤدي إلى تحقيق أقصى عائد ممكن (أقصى ربح) بل وتحقيق أهداف المشروع بصفة عامة ، بل توضيح الإمكانيات البديلة في تنفيذ المشروع.
- إن مؤسسات التمويل الدولية مثل مجموعة البنك الدولي ، تعتمد على دراسات الجدوى الاقتصادية عند تقرير قروضها ومساعداتها لإقامة مشروعات التنمية التي يتم تمويلها بل تخصص جزء من تلك الأموال لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية.
- اعتماد دراسات الجدوى كقاعدة معتمدة للمعلومات الأساسية لتقويم كفاءة أداء المشروع في مراحل التشغيل الإنتاجي الفعلي، فإذا تطابقت الربحية مع مؤشرات المعتمدة مع الربحية المتوقعة في دراسات الجدوى السابقة أوتجاوزتها فإن التحليل المعني يكشف مدى نجاح المشروع ودقة النتائج التي تضمنتها الدراسات المذكورة (معروف، 2004).

3- خصائص دراسة الجدوى

تتميز وتتسم دراسات الجدوى بعدة خصائص أهمها (الكداوي، 2008):

- النظرة المستقبلية: أي أنها تتعاون مع المستقبل، فدراسة الجدوى تعنى بدراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات.
- ارتفاع التكلفة: حيث تزايد التكلفة المالية التي يتحملها المساهمون مقابل إعداد الدراسة، وخاصة بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الضخمة، وبشكل أكثر خصوصية، إذا كان أحد أهداف الدراسة الحصول على تمويل مصرفي بقيمة كبيرة.
- الأهمية القصوى لعنصر الزمن: والذي نقصد به تلك الفترة الزمنية المحصورة بين الانتهاء من إعداد الدراسة، والحصول على موافقة الجهات المختصة بإنشاء المشروع ، وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث إن طول هذه الفترة الزمنية، سيحدث وبالضرورة العديد من الانعكاسات السلبية المتمثلة في اتساع الفجوة بين محتويات الدراسة، وبين ما سيحدث في الواقع العملي

- تعدد المراحل وترابطها:

إن دراسة الجدوى لمشروع ما تتكون من عدة مراحل وخطوات متخصصة مترابطة ومتداخلة ومتتابعة، وعن نتائج كل مرحلة تمثل مدخلات المرحلة التي تليها. وفي نهاية كل مرحلة يتم اتخاذ قرار ما إما بالانتقال والبدء في المرحلة التالية أو التوقف. ولذلك فإن أي خطأ في إعداد أي مرحلة ينعكس أثره بشكل مباشر في المرحلة اللاحقة لها. وبناء على ذلك، فإن دراسة الجدوى سوف تتشكل من العديد من الدراسات الفرعية مثل دراسة البيئة الداخلية والخارجية، دراسة السوق، الدراسة الفنية والهندسية، الدراسة المالية، الدراسة الاقتصادية، الدراسة الاجتماعية.

كما تمتاز دراسة الجدوى بعدة خصائص أخرى وهي:

-أنها دراسة لا يمكن إنجازها من قبل خبير واحد: وإنما من فريق من الخبراء كل حسب تخصصه، حيث يقوم خبراء التسويق بإعداد دراسة السوق والمهندسون والفنيون بإعداد الدراسة الفنية والهندسية، في حين يقوم الخبراء الماليون بإعداد الدراسة المالية والاقتصادية (هاللي، 1992).

- أنها دراسة شمولية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة والأهداف العامة. حيث أن النظر إلى المشروع وفق تصور شمولي يجد أساسه الفلسفي في حقيقة أن مصلحة المستثمر صحيح فوق كل اعتبار آخر، إلا أنه يجب أن تكون مصلحة ذلك المستثمر في حدود ونطاق المصلحة العامة للمجتمع الذي يحيط به غير منحرف عن خطه واتجاهاته غير مبالي بما قد ينشأ من آثار جانبية لمشروعه . ولذا فإن الدراسة القائمة للجدوى لا بد وأن تحقق أفضل مستوى من التوازن بين الأهداف الخاصة والعامة المرجوة حتى يمكن للمستثمر أن يضيف إلى حسابات دراسته تلك التكاليف الاجتماعية التي قد يتحملها نتيجة حدوث بعض الآثار الجانبية من مشروعه الاستثماري على البيئة المجاورة له (هاللي، 1992).

- تساعد دراسة الجدوى البنوك للتعرف على الظروف البيئية التي يعمل بها المشروع والامكانية المالية الكافية القادرة على الوفاء بالتزامات الممولين، كما أنه يوجد تشابه بين التحليل الائتماني الذي يقوم به البنك وأساليب تحليل دراسة الجدوى، فيعمل البنك على نتيجة دراسة الجدوى من العميل طالب الائتمان أو دراسة الجدوى الذي يجريها البنك داخليا، فكلما كانت دراسة الجدوى تحتوي على فرضيات صحيحة خصوصا في التوقعات المستقبلية والموازنات التخطيطية وتقدير التدفقات النقدية وتحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض كلما كانت درجة التأكد من استرداد القرض في مواعيده (الحكيمي، 2016).

4- تصنيفات دراسة الجدوى

تختلف وتنوع دراسات الجدوى وفقا لاختلاف المعايير التي من خلالها يتم معرفة طبيعة دراسة جدوى المشاريع، وقد ذكر المختصون جملة من هذ التصنيفات والتي تتمثل في (سمير، 2002):

1-4- **التصنيف الوظيفي:** والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات على أساس اختلاف طبيعة ونوعية الدراسة، إما دراسة جدوى فنية أو تسويقية أو تمويلية، حسب مقتضيات الدراسة.

2-4- **التصنيف النفعي:** والذي يميز بين دراسة الجدوى وفقا لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها، وما إذا كانت المنفعة خاصة أو عامة.

3-4- **التصنيف التحليلي:** والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، وتصنف على أساسه إلى دراسة الجدوى المبدئية (أولية) ودراسة جدوى تفصيلية (دراسة الجدوى الاقتصادية).

5-القائمون بدراسات الجدوى

يعتبر إعداد دراسات الجدوى من أصعب الأمور التي تمر بالبنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات ، فهي تحتاج إلى مجموعة من المختصين والخبراء لإنجازها، فنجد فريقا متكاملا من الخبراء في الاقتصاد والتسويق والقانون والإدارة والمالية وغيرها، ومن أهم القائمين على دراسات الجدوى (الرحيم، 2003):

1-5- البنوك: من خلال إدارة أمناء الاستثمار، وهي وظيفة استشارية في البنك، تهتم بتوظيف واستثمار الأموال وعمل الدراسات اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

2-5- المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المتخصصة: وهم مجموعة من الخبراء المتخصصين في هذا المجال

3-5- إدارة المشروعات: وهي توجد في أعلى مستوى إداري في المؤسسة، تتكون من مجموعة من الخبراء.

4-5- الهيئة العامة للاستثمار وبعض الجمعيات لعلمية المهنية المتخصصة.

6- أهم الصعوبات التي تواجه دراسة الجدوى

إن دراسة الجدوى للمشروعات ليس طريق مفروش بالورود وإنما عمل يكتنفه العديد من الصعوبات والمشاكل يواجهها القائمون على الدراسة في البنك، والتي يمكن حصرها في (الكداوي، 2008) :

- غياب أو النقص أو القصور في البيانات والمعلومات عن المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى
- صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى كالتكاليف، وخاصة عندما يكون حجم المشروع كبيرا وعمره المتوقع طويلا، أو أن تكون بعض المتغيرات من النوع غير المباشر أو غير القابل للقياس الكمي كما في حالة المشروعات العامة التي تتولى تقديم خدمات كالتهليل والصحة.
- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى وخاصة عندما يكون المشروع صغير وميزانيته ضئيلة، ومن الناحية المحاسبية تدخل تكاليف إعداد دراسة الجدوى ضمن عناصر تكاليف التأسيس والتي يتم استهلاكها خلال فترة زمنية معينة.
- صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت البدء والانهاء للمشروع والتصاميم الهندسية
- مخاطر عدم التأكد في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال فترة المشروع وخاصة ما يتعلق منها بالمتغيرات المفاجئة في الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية.
- مشكلة اختيار المعيار أو المعايير الملائمة للتقييم، إذ ليس هناك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان، كما أنه لا يمكن تطبيق المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة على الدول النامية بسبب تباين الهيكل الاقتصادي في كل منها، فضلا عن اختلاف الأهداف. فتعدد معايير التقييم جعلت القائمين على العملية يعانون من تحديد وتقييم النتائج والآثار المترتبة على تنفيذ المشروعات المقترحة وتحديد الأولويات.

ثالثا : بعض دراسات الجدوى كما تجرئها البنوك الإسلامية

1- الدراسة التمهيدية (الأولية، الاستطلاعية)

تعتبر الدراسة التمهيدية أو الدراسة الاستطلاعية كما يسميها البعض تقريراً أولياً حول المشروع المراد القيام به والذي يقدم إلى أصحاب هذا المشروع، وقد شبه بعضهم هذه الدراسة بالأداة التي يستخدمها العسكريون عند دخولهم إلى حقل الألغام لنزعها، فهي الأداة التي يستخدمها المستثمر لجس نبض المشروع إذا كان صالحاً لاستثمار الأموال فيه، فالدراسة التمهيدية تعطي نظرة شاملة حول الوضع العام للمشروع وإذا ما كان الأمر يسمح بالمرور إلى الانطلاق في الدراسة التفصيلية أم لا.

1-1- تعريف الدراسة التمهيدية

هي دراسة أو تقرير أولي يمثل المرحلة الاستكشافية عن كافة جوانب المشروع المقترح والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ القرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسات أكثر تعمقا وتفصيلا، ودراسة الجدوى المبدئية أو الدراسات السابقة للجدوى لا تتطلب الفحص الدقيق والتفصيلي كما هو الحال في دراسات الجدوى المفصلة (الغالي، 2012) إنما هي عبارة عن دراسة عامة ومجملية حول المشروع المقترح فهي تعتبر الأرضية التي تنطلق منها الدراسة التفصيلية .

2- دراسة الجدوى التسويقية والفنية

تعتبر الدراسة التسويقية والدراسة الفنية من أهم الدراسات التي تلعب دورا كبيرا في دراسات الجدوى حيث تعتبر الأولى العصب الذي تتحرك وتقوم عليه دراس الجدوى، أما الثانية فهي الجسر الذي يربط بين الدراسة الأولى والباقي الدراسات الأخرى .

1-2 دراسة الجدوى التسويقية

1-1-2 تعريف دراسة الجدوى التسويقية

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية التي تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محددة، ومشروعات معينة خلال فترة مقبلة (الغالي، 2012).

2-1-2 مراحل دراسة الجدوى التسويقية :

1-2-1-2 دراسة السوق:

يهدف تحليل السوق إلى معرفة مدى تقبله للسلع المزعم إنتاجها، والأسلوب المناسب لتسويقها ويهتم التحليل السوقي بالنواحي التالية:

- احتياجات السوق المحلي واتجاهه وإمكانيات التصدير للخارج.

- حجم المعروض من السلع من الإنتاج المحلي أو غير طريق الاستيراد.
 - دراسة سوق السلع البديلة والمنافسة ومركزها النسبي.
 - دراسة هيكل الأسعار والخصومات والعمولات (أسعار المصنع - الجملة - القطاعي)
 - دراسة قنوات التوزيع المختلفة (بيع ذاتي، وكلاء، جملة، قاعي)
 - الطلب على السلعة في المستقبل.
 - نصيب المشروع من السوق أخذا في الاعتبار المركز التنافسي والخطة التسويقية للمشروع.
 - دراسة القرارات السيادية: التسعيرة - الدعم - الجمارك - الضرائب.
- وتؤدي هذه الدراسات الى الوصول إلى رقم المبيعات للسوق المتوقع على مدار عمر المشروع من مختلف منتجاته، مع التمييز بين المبيعات المحلية والصادرات.
- ويتم إجراء الدراسات التسويقية في بادئ الأمر، اذ يتحدد على صرف المستهلك ونوعية المنتج والكميات المطلوبة والأسعار المتوقعة، وبالتالي يمكن تحديد الطاقات الإنتاجية الواجب اقامتها في المشروع والتكاليف المرتبطة بها ودراسة اقتصاديات الإنتاج والبيع والتشغيل، ومن ثمة معرفة ربحية المشروع (طایل، 2006).
- أهداف دراسة السوق:

تكمّن أهداف دراسة السوق فيما يلي (بلوط، 2002):

- جمع المعلومات عن السوق.
- دراسة وتخطيط خصائص ومكونات السوق
- دراسة سلوك العناصر البشرية الفاعلة في السوق (الزبائن، العملاء، المنافسون...)
- اكتشاف وتحليل خصائص السوق، إضافة إلى اكتشاف وتحليل فرص وتحديات السوق.
- دراسة إمكانية تحديد حجم السوق بعد وصفه وقياسه.
- دراسة التنبؤ بحجم السوق وتحليل الاتجاهات ومحيطات السوق.
- تقييم نهائي للسوق قبل اتخاذ القرارات المناسبة بشأن فرصه وتحدياته أو حواجزه.

2-2-1-2- دراسة احتمالات نمو السوق:

من المحتمل أن يتغير حجم السوق خلال فترة إنشاء المشروع، ومن المؤكد أن يتغير خلال حياته لذلك ينبغي عمل تقديرات عن فترة طويلة نسبيا للسوق الإجمالية للسلعة المنتجة على أساس افتراضات يراعى فيها الدقة ومن بينها معدل نمو السوق المحلية الناشئ عن الزيادة في السكان والارتفاع في الدخل الفردي، والنمو في إنتاج السلع المكملة بالمشروع واحتمال نشوء استخدامات جديدة للسلعة تزيد من الطلب عليها (طایل، 2006).

2-2- دراسة الجدوى الفنية :

2-2-1- تعريف دراسة الجدوى الفنية : تعرف بأنها تلك الدراسة التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمشروع، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري، إما بالتخلي أو التحول إلى مرحلة التنفيذ، وتعد دراسة الجدوى الفنية أحد الجوانب الأساسية لدراسة الجدوى التفصيلية، وهي تحظى بأهمية كبيرة، فهي تختلف من موضوع لآخر، فلكل مشروع ظروفه واحتياجاته الفنية الخاصة به (الغالي، 2012).

2-2-2- مراحل دراسة الجدوى الفنية:

2-2-2-1- تقدير حجم المشروع وطاقته الإنتاجية

هناك ارتباط قوي بين مصطلحي حجم المشروع وطاقته الإنتاجية، حيث أنهما يعبران عن مضمون واحد هو عدد الوحدات التي يمكن إنتاجها خلال فترة زمنية إنتاجية محددة، والمعبرة عن العمر الافتراضي للمشروع موضوع الدراسة.

ونظرا للعلاقة الواضحة بين حجم الإنتاج وبين الكلفة وبالتالي الربح، فإن القرار بصلاحية المشروع يعتمد بدرجة كبيرة على الحجم الذي يتقرر للمشروع. ولابد من الإشارة إلى أنه كلما كانت الطاقة الإنتاجية أكبر من حجم الإنتاج التعادلي (الحجم الذي يتساوى عنده الإيراد الكلي مع التكلفة الكلية) كان ذلك ادعى إلى أن يتمكن المشروع من تحقيق الأرباح ضمن حيز الفرق بين الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج التعادلي، والعكس يحدث عندما تكون الطاقة الإنتاجية أقل من حجم الإنتاج التعادلي، إذ أنه في هذه الحالة تكون مقدرة المشروع على تحقيق ربح قاصرة بفعل محدودية الطاقة الإنتاجية.

وبخصوص تحديد الطاقة الإنتاجية المثلى للمشروع المقترح فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك العديد من العوامل تتحكم فيها ، ومنها (الكداوي، 2008):

- الحجم الأقصى من الطلب المتوقع إلى السلعة.
- مدى توافر الموارد البشرية والمالية بكمية والنوعية المطلوبة، حيث ان توافرها يساعد المشروع على مقابلة الكلب المتوقع على منتجاته.
- توافر عناصر المدخلات المختلفة بالكميات والمواصفات المطلوبة، فهناك العديد من المشروعات تستخدم جزء من طاقتها الإنتاجية بسبب عدم توافق عناصر مدخلاتها بالكميات والمواصفات المطلوبة وفي الوقت المناسب وبالأسعار المناسبة.
- مدى توافر التقنية الملائمة لإنتاج حجم معين للسلعة سواء ما يتعلق بإمكانية استيرادها أو الإنتاج المحلي لهذه التقنية وتكاليف الحصول عليها (شراء أو تراخيص وبراءات اختراق) .

2-2-2-2 اختيار وتحديد موقع المشروع

لموقع المشروع أهمية بالغة في دراسة وتقييم المشروع ، ومن أهم عناصره : جغرافية المنطقة (تضاريسها)، و توفر مصادر الطاقة كالوقود والمياه... الخ ، وأيضا مدى القرب من توفر المواد الخام والعمالة، كما يجب توفر وسائل النقل وأسواق البيع .

2-2-2-3 تحديد نوع الإنتاج والعمليات الإنتاجية

يمكن أن نميز بين ثلاث طرق للإنتاج هي (الغالي، 2012):

- إنتاج مستمر: المقصود به هو إنتاج سلع متشابهة بكميات كبيرة، لتلبية طلب مستمر على هذه السلعة.
- إنتاج حسب الطلب: يوصف هذا النوع من الإنتاج بأنه متغير وفق طلبات العملاء من حيث الكم والنوع .
- إنتاج الدفع أو الإنتاج المتغير المتكرر: فهو إنتاج عدد من السلع المتشابهة لتنفيذ طلبية معينة، اي بعد الانتهاء من إنتاج كمية محددة من سلعة معينة فانه يتم اعداد الآلات لإنتاج كمية محددة من سلعة أخرى.

2-2-2-4 تحديد نوع الآلات والمعدات

تختلف آلات ومعدات الإنجاز من مشروع إلى آخر، فالمشاريع تختلف وتنوع حسب طبيعة النشاط الذي يراد الاستثمار، ولذلك كان لزاما وضع معايير للتخيير والمفاضلة بين هذه الآلات والمعدات، ويمكن تلخيص هذه المعايير في النقاط الآتية (عقيل، 1999):

- العمر الإنتاجي المتوقع للمعدات والآلات ، وأعباء الإهلاك .
- الطاقة الإنتاجية المقدرة للمشروع.
- تكاليف التشغيل والصيانة للآلات.
- مدى الاحتياج إلى نوعية معينة من العمالة المدربة، وعدد العمال اللازمين لتشغيل الآلات.
- تكاليف التركيب والاختبار، وسهولة الاستخدام والتشغيل.
- قيمة الآلات في نهاية عمرها.
- مدى إمكانية الحصول على الآلات والمعدات من مصادر إنتاجها.

2-2-2-5 التكنولوجيا الأساسية

يجب على القائم بالدراسة الفنية مراعاة نوع التكنولوجيا التي سيستخدمها في هذا المشروع وذلك باتباع ما يلي (طایل، 2006):

- بيان التكنولوجيا.
- مصادر التكنولوجيا.

- شراء أو استئجار أو المشاركة على التكنولوجيا.
- الخبرات المتاحة للتكنولوجيا.

2-2-2-6- التخطيط الداخلي للمشروع:

وتتضمن ما يلي (الغالي، 2012):

- اختيار مساحة مبنى المصنع من المساحة الكلية للمشروع.
 - اختيار المساحة اللازمة لكل آلة من الآلات.
 - تحديد مساحة الأقسام المختلفة، سواء للأقسام الإنتاجية والإدارية والخدمية.
 - وضع الدراسة الفنية (التحليل الفني) في شكل استثمارات المشروع
- توضح الدراسة الفنية إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية وملائمة التكنولوجيا والآلات والمعدات وملائمة موقع المشروع، ومتطلبات المشروع من الأراضي والمباني ولذا فإن الأمر يتطلب ترجمة هذه الدراسة الفنية في شكل تكاليف تبين الاستثمارات المطلوبة للمشروع موزعة على حسب سنوات فترة الإنشاء بحيث تظهر هذه التكاليف إلى ثلاثة مجموعات:
- تكاليف الأصول الثابتة: وتشمل تكاليف شراء الأراضي وإعدادها والمباني والمعدات شاملة الجمارك، والنقل، وكذلك أية احتياطات للنفقات الطارئة للأصول الثابتة.
 - مصروفات التأسيس: وتشمل تراخيص وبراءات اختراع وخدمات استثمارية ومصروفات تشغيل وتدريب أفراد وغير ذلك من المصروفات الأولية، بالإضافة إلى احتياطي مصاريف التشغيل.
 - رأس المال العامل: يتعين من خلال قيمة المواد الخام وقطع الغيار والمصروفات اللازمة للتشغيل.
- وفي سبيل تغطية المجالات والمراحل المكونة للدراسة الفنية يتحتم السيطرة الكاملة على النتائج الإيجابية المرتبطة بالدراسة التسويقية أو دراسة السوق بعناصرها الفرعية المختلفة بالإضافة إلى التحكم في المعلومات التي سبق إدراجها في إدراجها في بداية الحديث عن الدراسة الفنية (طایل، 2006).

تجدر الإشارة إلى أنه من خلال تتبع الدراسة التسويقية والدراسة الفنية للمشروع يتبين بأن الدراسة الفنية هي عبارة عن جسر أو عنصر يربط بين الدراسة التسويقية والدراسة المالية والاقتصادية، أي أنها دراسة تكاملية فهي تركز على معطيات الدراسة التي تسبقها والمتمثلة في الدراسة التسويقية ثم تقوم بتهيئة الأرضية التي يتم بناء الدراسة المالية والاقتصادية عليها والتي سيرد ذكرها في المطلب التالي.

3- دراسة الجدوى المالية و الاقتصادية

بعد المرور على كل من الدراسة التسويقية والدراسة الفنية تأتي الدراسة المالية والاقتصادية التي تأتي لترجمة ما توصلت له الدراستان السابقتان إلى بيانات مالية، والتي هي عبارة عن وضع التكاليف الافتراضية للمشروع المقترح طوال عمر هذا المشروع في ظل المصادر المالية المتاحة وتكلفة الأموال للهيكل المالي المقترح، وإذا ما تم قبول المشروع تبدأ عملية

إعداد القوائم المالية، أما إذا كان المشروع غير مقبول فتبدأ عملية أخرى تعمل على تقليص الفجوة بين المتطلبات المالية المطلوبة والفرص التمويلية المتاحة، فإذا لم تتم هذه العملية يتم اتخاذ قرار إلغاء هذا المشروع بصفة نهائية .

3-1- إعداد القوائم المالية

تتمثل أهم القواعد حسب ترتيب إعدادها فيما يلي (طایل، 2006):

3-1-1- قائمة تكاليف التشغيل النقدية: - سنوات التشغيل- تكاليف الإنتاج- تكاليف التسويق- الإهلاك- تكاليف التشغيل.

3-1-2- قائمة الدخل التقديرية: سنوات التشغيل- الضرائب- عوائد التمويل (فوائد القروض)- تكاليف الإنتاج- تكاليف التسويق- تكاليف التشغيل- الإهلاك- إيرادات المبيعات- صافي الربح.

3-1-3- قائمة التدفق النقدي : - سنوات الإنشاء- سنوات التشغيل- التكاليف الاستثمارية- الضرائب- تكاليف التشغيل- إيرادات المبيعات.

3-2- استخدام بعض المؤشرات المالية لاختبار حركة التمويل المصرفي

تمثل هذه المرحلة بداية الدخول إلى التحليل المالي للمشروع موضع الدراسة حيث تهدف إلى التأكد من سلامة الهيكل التمويلي المقترح من حيث التوازن التمويلي بين الملكية والمديونية بالإضافة إلى التأكد من قدرة المشروع المتوقعة على مواجهة الديون والالتزامات الثابتة المرتبطة بها لضمان عدم وقوعه مستقبلا في مواجهة حالة من حالات الحرج المالي والتي تمثل المدخل المنطقي لحالة الفشل المالي الكامل.

وللوصول إلى مضمون هذه المرحلة يجب الاهتمام ب (طایل، 2006):

3-2-1- التأكد من سلامة الهيكل التمويلي المقترح

وهو الوصف التفصيلي لمصادر التمويل من حيث النسبة المئوية لكل عنصر من عناصر المصادر بالنسبة لجملتها، وهنا يتم إعداد قائمة الدخل التقديرية بعد إعادة صياغتها.

3-2-2- التأكد من قدرة المشروع على مواجهة الديون والالتزامات الثابتة المرتبطة بها:

عدد مرات تغطية خدمة التمويل = الدخل المتاح لخدمة التمويل/حجم خدمة التمويل

ويتم حساب قيمة الدخل المتاح من خلال قائمة التدفقات النقدية.

3-2-3- حساب معدل العائد على الاستثمار وتحليل التعادل :

3-2-3-1- حساب معدل العائد على الاستثمار:

ويتم من خلال قائمة الدخل التقديرية، وفقا للمعادلة التالية:

معدل العائد على الاستثمار = ((صافي الربح القابل للتوزيع - عوائد التمويل) / جملة التكاليف الاستثمارية) × 100

3-2-2-2- تحليل التعادل

يعتمد هذا التحليل على دراسة العلاقة بين الإيرادات والتكاليف والأرباح عند مستويات إنتاجية وبيعية مختلفة.

ويقصد بتحليل التعادل تلك الكمية المنتجة والمباعة والتي يتحقق عندها التعادل بين التكاليف الكلية والإيرادات الكلية (ليس هناك أرباح ولا خسائر) بما يفيد أن مستوى الإنتاج والبيع الأقل منها يحقق خسائر، والأعلى منها يحقق أرباحا، وكلما انخفضت نقطة التعادل، كلما زادت إمكانية تحقيق المشروع للأرباح، وانخفاض حدوث خسائر.

3-2-2-4- حساب فترة الاسترداد ومعدل العائد الداخلي وصافي القيمة الحالية

تعتبر هذه المعايير من المعايير التي يتم أخذها في ظل حالة التأكد (العوائد المستقبلية)، غير أن فترة الاسترداد معيار لا يعتبر تغير القيمة الزمنية للنقود، عكس المعيارين الآخرين (معدل العائد الداخلي وصافي القيمة الحالية) الذين يأخذان في الحسبان تغير القيمة الزمنية للنقود (عبد الحميد، 2003).

3-2-2-5- إعداد التقرير النهائي

يأتي إعداد هذا التقرير عن نتائج الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع، فإذا أتت نتائج هذه الدراسة إيجابية فذلك يعني نجاح وجدوى هذه الدراسة ومنه يمكن القول بنجاح الجدوى المشروع المقترح، أما إذا أسفرت عن نتائج سلبية فهذا يعني عدم جدوى هذه الدراسة ومنه عدم جدوى المشروع المقترح.

و تجدر بالاهتمام أن يشمل التقرير النهائي لمشروع الجدوى الاقتصادية عدة بدائل بهدف تحويل النتائج السلبية للدراسة إلى نتائج إيجابية والمتمثلة في:

3-2-5-1- البديل الأول : رفع سعر بيع الوحدات المنتجة ويستهدف من وراء زيادة قيمة الإيرادات بالأسلوب الذي يؤدي إلى رفع قيمة الأرباح المتبقية ويزيد بالتالي من قيمة التدفقات النقدية الداخلة.

3-2-5-2- البديل الثاني: تخفيض بعض عناصر التكاليف وفي هذه الحالة يتم استعراض عناصر التكاليف الخاصة بالتشغيل عنصرا تلو الآخر، وذلك بهدف الوقوف على بعض العناصر التي يمكن تخفيض تكلفتها بالشكل الذي لا يؤثر على حجم الإنتاج وكمية المبيعات.

3-2-5-3- البديل الثالث: دراسة مدى إمكانية العمل بالطاقة الإنتاجية الكاملة للمشروع من بداية فترة التشغيل، والعمل

على وفق هذا البديل سيؤدي إلى زيادة الإيرادات بمعدل أعلى مما هو وارد بالدراسة وبالتالي سيتم زيادة صافي التدفقات النقدية الداخلة خلال السنوات الأولى من بداية التشغيل.

3-2-5-4- البديل الرابع: دراسة مدى إمكانية تخفيض حجم الانفاق الرأسمالي عن المبلغ المحدد له من الدراسة، وهذا من خلال استئجار الأصول بدلا من تملكها، وذلك خلال السنوات الخمس الأولى مثلا من بداية المشروع، على أن يتم تملك الأصول بعد استقرار الوضع السوقي للمشروع.

3-2-5-5- البديل الخامس: دراسة إمكانية تخفيض تكلفة التمويل المتعلقة بحجم الانفاق الرأسمالي الحالي ويتم هذا عن طريق تغيير المزيج التمويلي الحالي للمشروع.

رابعا: أثر دراسات الجدوى في استثمار الودائع في البنك الإسلامي

تلعب دراسات الجدوى دورا كبيرا في نجاح عملية استثمار الودائع في البنك الإسلامي على الوجه المطلوب، ويظهر هذا من خلال الدقة في تقييم المخاطر التي قد تتعرض لها الودائع خلال استثمارها من طرف البنك الإسلامي، ومحاولة تجنبها أو التقليل منها عند حدوثها، كما تعمل على ترشيد القرارات الاستثمارية للودائع وتحقيق الأهداف المرجوة، الأمر الذي يعطي صورة من الأمان للعملاء والاطمئنان على ودائعهم وكيفية استثمارها، وسوف تبين الدراسة فيما سيأتي ماهية هذه الودائع ودور دراسات الجدوى في استثمارها وحفظها من المخاطر .

1- تعريف الوديعة المصرفية:

تعرف الوديعة المصرفية على أنها "هي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو برد مبلغ مساو لها إليهم عند الطلب بالشروط المتفق عليها" (غزالة، 2007)

كما عرفت بأنها "المبلغ المصرح به بأي عملة كانت، والمودعة لدى المنشآت المالية والمصرفية الواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب، أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين" (جلدة، 2009)

2- أهمية دراسات الجدوى في استثمار الودائع في البنك الإسلامي وأهم آثارها

1-2- الأمان:

ويتحقق ذلك من خلال الدراسات التي يجريها البنك الإسلامي والتي تم بيانها فيما سبق، والتي تعطي تقييما دقيقا للعملية الاستثمارية التي سيجريها البنك مع الشريك (العملاء أصحاب الودائع)، والتي تجعل الصورة واضحة لهما من خلال المخاطر التي قد تتعرض لها العملية أو العائد الذي سيرجع عليهما وغيرها من الأمور التي تعطي طابع الأمان والطمأنينة خاصة للعميل صاحب الوديعة، والذي صار يعرف أين وكيف ومتى تستثمر وديعته فقد تكون في صورة مضاربة أو مشاركة أو مراوحة وغيرها من صور الاستثمار التي يجريها البنك الإسلامي.

2-2- الحد من المخاطر:

ويكون ذلك بدراسة العملية الاستثمارية وفرضيات نجاحها من عدمه في المستقبل، والوقوف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعرضها للمخاطر الناجمة عن هذه العملية الاستثمارية، و محاولة معالجتها أو التقليل منها إن حدثت، مع وضع بدائل استثمارية أخرى في حال ما تعرضت هذه العملية للفشل.

3-2- الاستغلال الأمثل للودائع:

فدراسات الجدوى تعمل على ضمان نجاح العملية الاستثمارية وتوفير أحسن الفرص لاستثمار الودائع واستغلالها أحسن استغلال، فمثلا الدراسة التسويقية تعمل على توفير المناخ المناسب والبيئة الصالحة للاستثمار واستغلال الودائع الموجودة لدى البنك، كما تعمل الدراسة المالية على ضبط الجانب المالي والمحاسبي للعملية الاستثمارية الذي من شأنه أن ينعكس على استغلال الودائع في أحسن وأضمن الفرص الاستثمارية.

4-2- تحقيق العائد:

يسعى البنك الإسلامي إلى توظيف أمواله وخاصة ودائع العملاء في أحسن الفرص الاستثمارية وتقليل المخاطر وتحقيق الأهداف المرجوة والتي من أهمها تحقيق أكبر عائد ممكن من هذه العملية له ولشركائه، وهنا يظهر دور دراسات الجدوى التي يجريها البنك، فهي التي تكشف عن نتائج الفرص الاستثمارية وما ستحققه من عائد وفق عملية تقييمية مضبوطة ودقيقة تساعد على اختيار أحسن الفرص الاستثمارية وأقلها مخاطرة وأكثرها أمانا وأكبرها عائدا للبنك وشركائه.

5-2- زيادة حجم الودائع:

فدراسات الجدوى تعمل على ضمان الحصول على أفضل بديل استثماري، والذي من شأنه أن يحقق أفضل عائد للبنك الإسلامي ولأصحاب الودائع، مما يؤدي هذا إلى زيادة ثقتهم فيه مما ينعكس إيجابا على سمعة البنك وشهرته، الأمر الذي يجعله قبلة لاستقطاب وجلب ودائع عملاء أكثر، فيزداد حجم ودائع البنك والتي تعتبر أهم مورد من موارده الخارجية، والتي تسمح له بالقيام بعمليات استثمارية أكثر لتحقيق عائد أكبر.

الخاتمة

مما تقدم يتبين أن دراسات الجدوى تلعب دورا كبيرا في العملية الاستثمارية للودائع، وقد ظهر ذلك من خلال الدراسات التي تجريها البنوك الإسلامية خلال عملية اختيار أحسن الفرص الاستثمارية، وذلك للحصول على أكبر عائد ممكن من هذه الودائع المستثمرة، وهذا ما ينعكس إيجابا على البنك الإسلامي على العملاء أصحاب الودائع، وهذا يعطي سمعة طيبة للبنك بالنسبة للعملاء الأمر الذي يزيد في عددهم مستقبلا وبالتالي زيادة حجم الودائع مما يعطي فرص أكبر للبنك الإسلامي للاستثمار وتنوع مصادر أرباحه.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي :

- تلعب الودائع دورا كبيرا وفعالا في العملية الاستثمارية للودائع خاصة عند اتخاذ قرار استثمارها في البنك الإسلامي.
- تنوع دراسات الجدوى يؤدي إلى تقييم دقيق للعملية الاستثمارية للودائع، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى اختيار أفضل الفرص الاستثمارية والتي تعود بعائد أكبر على البنك الإسلامي وعلى شركائه (العملاء أصحاب الودائع).
- تلعب دراسات الجدوى دورا كبيرا في تقليل المخاطر التي تحف العملية الاستثمارية، مما يؤدي إلى المشاركة في الحفاظ على ودائع العملاء.

- تساهم دراسات الجدوى في تحقيق أفضل عائد ممكن ، الشيء الذي ينعكس ايجابا على عملية زيادة الودائع للبنك الإسلامي.
- تعتبر دراسات الجدوى كصمام أمان لودائع العملاء في العملية الاستثمارية للبنك الإسلامي، كونها تجنبها المخاطر التي تقع أثناء استثمارها أو التقليل منها.
- كما وتوصي الدراسة بـ :
- تكوين إطرارات وكفاءات متخصصة في مجال دراسات الجدوى وفي عملية تقييم واختيار المشاريع، لأن المورد البشري هو أهم عامل من العوامل التي المؤثرة في نتيجة القرار الاستثماري للودائع في البنك الإسلامي.
- كون الاستثمار في البنوك الإسلامية تحكمه ضوابط ومعايير خاصة، كان لزاما على الباحثين والخبراء الاقتصاديين الإسلاميين إيجاد دراسات ومعايير مستحدثة لتقييم المشروعات، والفكاك من التبعية للبنوك التقليدية التي تحتوي بعض دراسات ومعاييرها على مخالفات شرعية، وليكون معيار الاختيار والمفاضلة معيارا إسلاميا.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبوشدى، محمد ابراهيم ، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ، ط1، 2000 م، ص ص:4-5.
2. ينظر: عبد الرزاق رحيم جدي الهيئي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998م، ص:31/ محمد ابراهيم أبوشدى، مرجع سابق، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص:4.
3. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002م، ص:516.
4. أحمد النجار، المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، عدد24، بيروت، لبنان، 1982م، ص: 163.
5. محمد محمود الكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، دط، 2013م، ص:30.
6. عبد الرحمن يسرى أحمد، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية، ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المغرب، 18-22 جوان 1990، ص:129.
7. ابراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2008م، ص:40.
8. فرادي أسماء، دور الابتكار في تطوير الصيرفة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، 2011م-2012م ، ص ص:31-32 .
9. عبد العظيم حمدي، دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الإسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص:17
10. عاطف جابر عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية (التأصيل العلمي والتطبيق العملي)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 02.
11. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003م، ص ص:27-28.
12. هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص:25.
13. طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:27
14. حسين مصطفى هلال، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1992م، ص:21.
15. حسين مصطفى هلال، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مرجع سابق، ص:21.
16. الحكيمي، تماره عبد الناصر حمود، دراسة الجدوى الاقتصادية بين الاقتصاد التقليدي والإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2016، ص:23.
17. سمير عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص ص: 23-24
18. عاطف جابر عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية (التأصيل العلمي والتطبيق العملي)، مرجع سابق، ص ص:14-15.
19. طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، مرجع سابق، 2008، ص ص: 33-34.
20. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،، 2012م، ص:128.
21. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري، مرجع سابق، ص:133
22. مصطفى كمال السيد طابل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2006، ص ص: 108-109.
23. حسين ابراهيم بلوط، ادارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية ،بيروت، 2002، ص:295.
24. مصطفى كمال السيد طابل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 110.
25. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري، مرجع سابق، ص:135.
26. طلال كودي، تقييم القرارات الاستثمارية، مرجع سابق ، ص ص:63-64.
27. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري، مرجع سابق، ص:138.

28. عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات -إطار نظري وتطبيقي-، مجدلأوي للنشر، الأردن، ط2، 1999، ص ص: 57-58.
29. مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 111.
30. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري، مرجع سابق، ص: 139.
31. مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ص: 112-114.
32. مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ، ص ص: 125-126.
33. مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ، ص ص: 126-135.
34. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 278-279.
35. مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ص: 149-150.
36. محمد رشيد علي بوغزالة، عقد القرض ومشكلة الفائدة- دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون ومدى تطبيقهما في البنوك الربوية والبدائل الشرعية-، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007، ط1، ص380.
37. جلد سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص110